2AA30220-0001a-2

٣٥٠ شخصا من ٩٠ دولة عرضوا معاناة عائلاتهم

قضية المفقودين على منبر الصليب الاحمر في جنيف ولبنان طالب باطلاق المعتقلين وتسليم جثث المتوفين

جنيف – من هالة حمصي:

حققت امس قضية المخطوفين في مختلف الدول وبينها لبنان قفزة نوعية عبر اثارتها دولياً على منبر اللجنة الدولية للصليب الاحمر خلال مؤتمر دولي لخبراء حكوميين وغير حكوميين نظمته في المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف – سويسرا. ولبنان الذي حضر بقوة عبر وفد غير حكومي رفع الصوت، عارضاً معاناة عائلات ١٧ الف مفقود، وموجهاً سلسلة مطالب الى السلطات اللبنانية، ابرزها اطلاق فوري لكل المعتقلين – المفقودين حيثما وجدوا، وتسليم جثث من ماتوا في الاسر".

٣٥٠ شخصاً من اكثر من ٩٠ دولة بينها لبنان و٢٠٠ وفد جمعتهم القضية نفسها: المفقودون. وكانوا بالآلاف: ١٠٥ آلاف و٥٠٠ مفقود في رواندا، ٢٠ الفاً في البيرو، ١٧ الفاً في يوغوسلافيا، وعدد مماثل في لبنان. وطوال ساعات النهار، عكف المشاركون على عرض المعاناة في دولهم، مقترحين حلولاً ورافعين المطالب. فكان المؤتمر الذي حمل عنوان: "المفقودون – الحق في المعرفة" "صوت من لا صوت لهم، وصوت من فقدوا الصوت".

الافتتاح

والمؤتمر بدأ اعماله بجلسة افتتاحية صباحية ترأسها مدير قسم الحق والعقيدة في اللجنة الدولية ايف ساندوز. وكانت المتكلمة الاولى رئيسة لجنة اهالي المفقودين في سري لانكا السيدة ايفون فيساكا دهرمدازا، فحددت ثلاث فئات للمشكلات التي تواجهها عائلات المفقودين، وهي المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية"، معتبرة "ان احد ابرز العوامل التي تزيد من خطورة مشكلة المفقودين هو عدم التحقق من جثثهم".

ودعت كل السلطات "اياً تكن اوضاع كل منها، اكانت اقرت اتفاقات جنيف ام لم تقرها، الى العمل وفقاً للمبادئ الانسانية الاساسية، واعلان اسماء المعتقلين لديها. وبذلك، تخدم مصالحها في كل الظروف وتكتسب احترام كل الناشطين في مجال حقوق الانسان". وقالت: "آن الوقت لان تقر الحكومات، وكل السلطات المختصة بدور جمعيات اهالي المفقودين وتؤمن الدعم الذي تحتاج اليه".

تلاها المدير العام لـ"اطباء بلا حدود" الدكتور ليونارد روبنشتاين بكلمة رأى فيها "ان المساهمة الاكثر اهمية واستدامة لهذا المؤتمر تكون بوضع قضية المفقودين في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان، مما يجعل منه حدثاً تاريخياً. وقال: "يمكن ان يقر هذا المؤتمر حق المعرفة ويلزم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والدولية والناس القيام بالمثل. فمجرد ارساء اطار عمل لحقوق الانسان، يليه الباقي، لان الاعتراف بحق ينشئ ضرورة لحمايته واحترامه وتطبيقه. وعندها، يمكن اعلام الدول وغيرها بتصرفها صراحة ازاء المفقودين".

تقرير اللجنة الدولية عن "المفقودين وعائلاتهم"

جنيف – "النهار":

يتضمن تقرير اللجنة الدولية للصليب الاحمر عن "المفقودين وعائلاتهم" الذي وزعته على المشاركين في المؤتمر مقدمة وملخصا.

في المقدمة، قالت اللجنة انه "يتعين على السلطات والمجموعات المسلحة وقادة الدول التحرك (ازاء قضية المفقودين في دولهم)، بدعم من المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في حقوق الانسان لتجنب تعرض الأشخاص للاختفاء عند حصولها". ورأت انه "اذا فشلت كل التدابير المتخذة لايجاد آثار المفقودين خلال نزاع مسلح او وضع عنف داخلي، فمن الضروري للعائلات والمجتمعات الحصول على اقرار بفقدان بعضهم، والسماح للأهالي بتكريم ذكرى مفقوديهم".

وشمل الملخص ثماني نقاط هي الآتية: مبادئ عامة، ادارة المعلومات، الوقاية، معالجة ملفات المفقودين، آلية كشف مصيرهم، ادارة المعلومات المتعلقة بالموتى وبقايا الجثث دعم العائلات، والعائلات والموت.

وكان لافتا ما ورد في النقطة الخامسة انه "من المناسب افهام السلطات والمجموعات المسلحة والمجتمع المدني ان مشكلة المفقودين يجب ان تبت بالوقاية، كي لا تصبح ارثا كبيرا للنزاع المسلح او العنف الداخلي يثقل المستقبل. لذلك يجب تعبئة الرأي العام ووسائل الاعلام والمسؤولين الذين عليهم ان يعوا المشكلة، وضرورة وضع آليات".

وجاء ايضا "ان سلطات الدول والمجموعات المسلحة مسؤولة في الدرجة الاولى عن تأمين معلومات عن المفقودين". وشدد التقرير على ان هذه القضية يجب اثارتها لدى المجتمع الدولي، ويجب ان تتضمن اتفاقات السلام آليات محددة ترمي الى كشف مصير المفقودين". كذلك شدد على "ضرورة تضمين القوانين الاجرائية عقوبات لعدم احترام قرارات المحاكم على صعيد افشاء الاثباتات".

وشدد على "ان المؤتمر يشكل منعطفاً، داعياً الحكومات والامم المتحدة والمنظمات الدولية الى متابعته على المستوى الديبلوماسي". وقال: "الحقوق يجب ان تكرس بأدوات ملزمة قانوناً، تحمي كل الاشخاص من الاختفاء القسري وعلى الاجهزة الدولية اعتماد البروتوكولات التي نرسيها، وعلى الحكومات دعم ممارسات المنظمات العاملة لمصلحة المفقودين".

وكان المتكلم التالي الممثل الدائم لسويسرا لدى مكتب الامم المتحدة وبقية المنظمات الدولية في جنيف جان مارك بولفاريس الذي اشار الى "الاهتمام الذي نوليه لقضية المفقودين من اعوام عدة"، معلناً "ان فريق عمل من لجنة حقوق الانسان يثابر على وضع مشروع معايير ملزمة قانوناً في هذا المجال".

واذ رأى في المؤتمر "شهادة لالتزامنا، الدولي وغير الدولي، ولارادتنا تعزيز هذا التحرك"، لفت الى "ان ظاهرة المفقودين لا تنحصر في النزاعات المسلحة فحسب، بل هي موجودة ايضاً في اوضاع العنف الداخلي للبلد"، مشترطاً "لفاعلية خطواتنا ان تطبق، ليس في النزاعات المسلحة فحسب، بل في اوضاع السلم والعنف الداخلي ايضاً".

ثم القى رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر جاك – كيلينبرغر كلمة شرح فيها الاهداف المتوخاة في المؤتمر، وابرزها "احصاء كل الوسائل التي تتيح الوقاية من الاختفاءات في النزاعات المسلحة والاجابة عن حاجات العائلات التي فقدت اي اتصال مع قريب لها، وتحديد ممارسات منهجية مشتركة تساعد في الوقاية من الاختفاءات وجعل السلطات الحكومية والامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتحسس أكثر هذه القضية".

– التتمة في الصفحة ١٥ –

20030220-00016-R

٣٥٠ شخصا من ٩٠ دولة

تتمة المنشور في الصفحة ٥

ولفت الى الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في كل العالم "لتحريك الخبراء من اجل وضع اقتراحات حل للمشكلة"، مشيرا الى انه "اذا كانت اللجنة تستعجل التحرك، فلانها تعلم حقيقة النزاعات المسلحة الحديثة حيث يغيب احترام المدنيين، وأدت الضربات الموجهة ضدهم الى تحطيم آلاف العائلات وتدمير مجتمعات عديدة".

ورأى ان "من الضروري التحرك بأسرع ما يمكن وبعزم، لمساعدة الاشخاص المعنيين بفاعلية أكثر". مطالبا "باتخاذ تدابير عاجلة ومن دون مستويات لتجنب تعرض عائلات اخرى للذل والآلام نفسها".

من جهته، قال المفوض السامي للجنة حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة سيرجيو فييرا دو ميللو "ان هذا اللقاء يلزمنا اكثر التفكير بعمق بالوسائل التي تمنع هذه الظاهرة، من خلال الوقاية والحماية والمساعدة والعدالة لمصلحة كل الذين ينتظرون معرفة مصير أحد أقربائهم". ورأى "ان المعايير والآليات التي في تصرفنا ليست كافية. ونحتاج الى مقاربات جديدة في معالجة هذه القضية. وقد عكفت لجنة حقوق الانسان العام الماضي على وضع نص قد يكفل حماية افضل لضحايا الاختفاءات القسرية"، آملا في "ان يكون النص قيد المناقشة اكثر في مجموعة ملزمات سلبية تفرض على الدول، بحيث يتضمن ايضا ملزمات ايجابية لايجاد آليات قوية تقف حائلا امام اي انحراف".

واختتمت جلسة الافتتاح بعرض تقرير لجنة الصليب الاحمر عن "المفقودين وعائلاتهم" وقدمته رئيسة مشروع المفقودين في اللجنة السيدة صوفي مارتان.

نصار

بعد استراحة الغداء، تابع المؤتمرون أعمالهم في جلسة تخللتها مداخلات لمشاركين اختصروا فيها الحالات في دولهم وقدموا اقتراحاتهم. وكان بينهم نائب رئيس "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" حبيب نصار الذي أكد ان "اهالي المفقودين مصممون اكثر من أي وقت على المطالبة بحق معرفة مصير مفقوديهم"، مشيرا الى انه "اذا كانت الحكومة اللبنانية أقرت نظريا بمسؤوليتها في مجال تحديد مصير المفقودين، فمن الواضح انها ترفض تحملها فعليا وجديا".

واذ شدد على "ان لجنة الاهالي لن تقبل اطلاقا باقفال الملف قبل تحقيق مطالبهم"، دعا السلطات اللبنانية الى "نبش الجثث المطمورة في مقابر جماعية والتعرف عليها، والتزام مسيرة مصالحة ووضع نظام مساعدة يهدف الى تعويض عائلات المفقودين واعلان ١٣ نيسان يوما وطنيا للذاكرة واقامة نصب تذكاري لضحايا الحرب اللبنانية".

في غضون ذلك، كان فريق عمل من الخبراء يعمل على وضع البيان النهائي للمؤتمر.

ومساء، أقامت لجنة الصليب الاحمر استقبالا في المركز.

ويتابع المؤتمر أعماله اليوم بجلسات مناقشة عامة صباحا، توازيها في الوقت نفسه اجتماعات لفريق عمل البيان الختامي. وبعد الظهر تنعقد جلسة عنوانها "ضرورة معرفة العائلات مصير أقربائهم"، يترأسها نصار وتواكبها في قاعة مختلفة جلسة اخرى عن تحديد الجثث والتعرف عليها.

كذلك، تعقد جلستان متوازيتان الاولى عن "اعضاء القوات والمجموعات المسلحة" و"آليات ايجاد حلول لمشكلات المفقودين".

ومن المتوقع ان يكون بين المتكلمين اليوم النائب غسان مخيبر وممثل "دعم اللبنانيين المفقودين والمنفيين" (سوليد) غازي عاد.

ويختتم المؤتمر أعماله غدا.